هل يقود الخلاف بين الحكومة السودانية والإدارة الأمريكية حول مفاوضات جنيف إلى تنفيذ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؟

مقدمة

بدأت محادثات وقف إطلاق النار، الهادفة إلى حل النزاع السوداني، يوم الأربعاء الموافق 14 أغسطس 2024، في العاصمة السويسرية جنيف، بوساطة الولايات المتحدة، رغم الغياب الملحوظ للحكومة السودانية.

منذ 15 أبريل 2023، غرق السودان في نزاع عنيف بين القوات المسلحة السودانية بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي). وقد أودت هذه الحرب بحياة أكثر من 20 ألف شخص وشردت ما يقرب من 10 ملايين شخص، وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة. وقد أدى تدمير البنية التحتية إلى خسائر مالية تجاوزت 150 مليار دولار، مما يلقي الضوء على الخسائر الفادحة التي ألحقها النزاع بالبلاد.

واستجابة لهذه الأزمة، بدأت الرياض وواشنطن سلسلة من المحادثات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بدءًا من 6 مايو 2023. تضمن الاتفاق الأولي، الذي تم التوصل إليه في 11 مايو 2023 في جدة، المملكة العربية السعودية، التزامات من كلا الجانبين بحماية المدنيين والامتناع عن استهداف البنية التحتية المدنية. ولكن رغم هذه الالتزامات، وقع انتهاك العديد من الهدنات، حيث اتهم كلا الفصيلين الآخر بالانتهاكات.

ومع تكثيف الأنشطة العسكرية، جرى تعليق منبر جدة للمفاوضات في الأشهر التالية للاتفاق، وأخفقت التدخلات الإقليمية بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي في تحقيق تقدم هام.

في 22 يوليو 2024، اقترحت واشنطن عقد جولة جديدة من المفاوضات في سويسرا، بهدف توسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية وإنشاء آلية قوية للمراقبة والتدقيق. ولكن شككت الحكومة السودانية في الأساس المنطقي لتحويل المفاوضات من جدة إلى جنيف دون تشاور مسبق أو تبرير من الجانب الأمريكي.

وبرغم محاولات وزير الخارجية أنتوني بلينكن إشراك الجنرال البرهان في محادثات جنيف، رفض القائد السوداني المشاركة، وأصر على التنفيذ الكامل لاتفاق جدة قبل النظر في أي منابر جديدة للتفاوض.

مخاوف وفد الحكومة السودانية من المفاوضات

قدّم الوفد السوداني إلى المبعوث الأمريكي الخاص ستة مخاوف رئيسية، طالباً توضيحاً حول عدد من القضايا الحاسمة:

1. رفض مشاركة الإمارات: اعترضت الحكومة السودانية على مشاركة الإمارات في محادثات جنيف، مشيرة إلى مخاوف بشأن الحياد ودور الإمارات في التدخلات الإقليمية السابقة.
2. تنفيذ إعلان جدة: أصرت الحكومة على ضرورة تنفيذ إعلان جدة بالكامل قبل الدخول في أي مفاوضات جديدة، مشددة على أهمية احترام الاتفاقات السابقة.
3. أسباب نقل المفاوضات إلى جنيف: تساءلت الحكومة عن الأسباب الكامنة وراء نقل المفاوضات إلى جنيف، لا سيما بالنظر إلى عدم التشاور المسبق مع الحكومة السودانية وتوقيت نقل المفاوضات.

4. مخاوف بشأن موعد المفاوضات: استفسرت الحكومة السودانية عما إذا كان الموعد المختار لمحادثات جنيف، الذي يتزامن مع الذكرى السبعين للقوات المسلحة السودانية، قد تم تحديده إستراتيجياً لأسباب رمزية.

5. المعلومات الخاطئة بشأن التأشيرات وتدفق المساعدات: كانت هناك مخاوف بشأن المعلومات الخاطئة حول تأشيرات الدخول وتدفق المساعدات الإنسانية، مما دفع إلى الحاجة إلى توضيح هذه القضايا اللوجستية.

6. مستقبل قوات الدعم السريع: سعت الحكومة للحصول على تأكيدات بشأن الدور المستقبلي لقوات الدعم السريع، ورفضت على وجه التحديد أي دور سياسي أو عسكري لها في مستقبل السودان.

قدم الجانب الأمريكي تأكيدات للحكومة السودانية بأن قوات الدعم السريع لن تُمنح دوراً سياسياً وأن محادثات جنيف لن تمنح قوات الدعم السريع أي وضع قانوني.

أبرز التقرير السوداني عدداً من الإنجازات التي حققتها المحادثات الثنائية:

- ✓ الاعتراف بالقيادة: اعتراف الجانب الأمريكي بالرئيس، الفريق البرهان، رئيساً لمجلس السيادة ورئيساً للدولة، وليس فقط قائداً أعلى للقوات المسلحة.
- ✓ صفة الوفد: موافقة الجانب الأمريكي على التعامل مع الوفد ممثلاً للحكومة السودانية، وليس طرفاً مفاوضاً دون صفة رسمية.
- ✓ تعديل التاريخ: النجاح في التفاوض على موعد جديد للمحادثات، والانتقال من 14 أغسطس إلى 18 أغسطس 2024، ليلائم جدول الحكومة السودانية بشكل أفضل.
- ✓ عرقلة المساعدات: الاعتراف بأن قوات الميليشيات المتمردة تعرقل المساعدات الإنسانية وتفاقم أزمة المجاعة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى تدخلات محددة الأهداف.
- ✓ اختلاف الوضعية القانونية والمشروعية: الاعتراف بالاختلاف في الوضعية القانونية والمشروعية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، مما يعزز موقف الحكومة بشأن النزاع.
- ✓ تصحيح المعلومات الخاطئة: موافقة المبعوث الخاص على زيارة بورتسودان لتصحيح الأخطاء في تحليله السابق ومعالجة المعلومات الخاطئة حول الوضع.

على الرغم من هذه النتائج الإيجابية، قدم الوفد السوداني ثلاث توصيات رئيسية:

1. تنفيذ إعلان جدة: يجب على قوات الدعم السريع الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان جدة قبل المشاركة في أي محادثات جديدة.
2. استبعاد الإمارات العربية المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية: أصرت الحكومة السودانية على استبعاد الإمارات والإيغاد من مفاوضات جنيف، مشيرة إلى مخاوف بشأن الحياد والتدخل السابق.
3. استئناف منبر جدة: سعت الحكومة إلى استئناف منبر جدة باعتباره المنبر المفضّل للمفاوضات.

واصلت الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية جهودها لوقف النزاع وتسهيل المساعدات الإنسانية في غياب الحكومة السودانية عن محادثات جنيف. وقد دفع هذا الوضع المراقبين إلى التكهن باحتمال زيادة الضغط، أو حتى التدخل الإنساني، إما من خلال الأمم المتحدة أو من جانب واحد من قبل الولايات المتحدة.

محادثات جنيف

بدأت مشاورات جنيف في 14 أغسطس 2024 بمشاركة تحالف من الدول والمنظمات، شملت الولايات المتحدة وسويسرا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكانت الأهداف الأساسية هي تصميم عملية إنسانية وترتيب وقف إطلاق النار وإشراك الخبراء والفنيين لمعالجة الأزمة.

تعهدت الأطراف المشاركة "بالعمل الجاد في سويسرا من خلال الجهود الدبلوماسية المكثفة لدعم السودان وإيصال المساعدات الإنسانية ووقف الأعمال العدائية، بما يتوافق مع مخرجات منبر جدة السابق والقانون الإنساني الدولي".

لم يحضر وفد القوات المسلحة السودانية محادثات جنيف، مع التشديد على تمسكها بتنفيذ إعلان جدة شرطاً أساسياً لأي مفاوضات جديدة.

في المقابل، وصل وفد قوات الدعم السريع إلى سويسرا استجابة لدعوة من الولايات المتحدة، بهدف التوصل إلى وقف الأعمال العدائية، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، وتطوير آلية الرصد والتحقق لأي اتفاقيات محتملة.

التدخل الإنساني في السودان

تطور التدخل الإنساني الدولي بصفته آلية قانونية معترف بها تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في حالات التهديد والعدوان الشديدين. ويشكل هذا المبدأ استثناء من القاعدة الأعم المتمثلة في عدم التدخل في سيادة الدولة، وهو عنصر أساسي في العلاقات الدولية المعاصرة.

ولا يزال مفهوم التدخل الإنساني مثيراً للجدل، لأنه ربما تعارض مع مبادئ عدم التدخل والسيادة. وهو ينطوي على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، غالباً باستخدام القوة العسكرية، دون موافقة الدولة المستهدفة. ويجادل المؤيدون للتدخل الإنساني بأنه ضروري لمعالجة الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان، في حين يرى معارضوه أنه ذريعة للعمل العسكري الذي غالباً ما تعوزه الشرعية القانونية ويؤدي إلى نتائج متفاوتة.

لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للتدخل الإنساني، ويختلف تطبيقه بناء على سياقات محددة، مثل وجود أو عدم وجود موافقة من الدولة المستهدفة وتفويضات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، توجد عدة خصائص رئيسية يمكن التعرف عليها بشكل عام:

1. التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها: من العناصر الأساسية في التدخل الإنساني عادة التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها.
2. التدخل في الشؤون الداخلية: ينطوي على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة دون عدوان مباشر من الدولة المتدخلة.
3. الدوافع الإنسانية: الدافع الأساسي هو معالجة الأزمات الإنسانية الحادة وليس السعي خلف المصالح الإستراتيجية.

يمكن أخذ التدخل الإنساني بعين الاعتبار عندما يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة غير قادر على التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب حق النقض (الفيتو) أو لعدم كفاية التأييد. إذ

يأذن الفصل السابع باتخاذ تدابير تتراوح بين العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري للتصدي للتهديدات التي تواجه السلام.

وقد استند مجلس الأمن إلى الفصل السابع في حالات مختلفة، مثل العراق قبل غزو عام 2003 وأثناء الحرب الكورية. ويهدف مفهوم "الحق" في التدخل الإنساني، الذي صيغ لأول مرة في عام 1990، إلى معالجة القيود التي يفرضها مجلس الأمن في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

في حالة السودان، اعتمدت الحكومة على روسيا والصين لاستخدام حق النقض ضد أي قرارات صاغتها الولايات المتحدة بموجب الفصل السابع. وتشير التقارير إلى أن واشنطن تمارس ضغوطاً جديدة على القوات المسلحة السودانية، وتقترح أن تسمح الأمم المتحدة بتسليم المساعدات عبر الحدود وفرض حظر الأسلحة وحظر الطيران على دارفور.

نظراً للغياب المتواصل للقوات المسلحة عن محادثات جنيف، والأزمة الإنسانية المستمرة، وعدم وجود ممرات إنسانية آمنة، فإن التدخل أحادي الجانب، لأسباب إنسانية، يظل نتيجة محتملة، كما لوحظ في النزاعات السابقة.

مساعد محمد علي

المدير التنفيذي للمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام